المستقبل
AL-MUSTAQBAL
ملحق المصارف
المستقبل ـ الأربعاء ٣ أيار ٢٠١٧ ـ ٧ شعبان ١٤٣٨هـ
AL - MUSTAQBAL - Wednesday 3 May - 2017

أكد التزام مكافحة التبييض والإرهاب داعياً لكسر حلقة العجز المالي

طربيه: خلاف الانتخابات والموازنة والسلسلة يكبّح مشاعر الارتياح

■ د. جوزف طربيه رئيس جمعية مصارف لبنان

يحذر رئيس جمعية مصارف لبنان، جوزف طربيه، من أن عودة الخلاف السياسي بشأن ملفات قانون الانتخابات النيابية وإقرار مشروع الموازنة العامة وحسم قضية سلسلة الرتب والرواتب المزمنة، قد لجمت إلى حد ما مشاعر الارتياح التي سادت إثر انتخاب رئيس الجمهورية العماد ميشال عون وتشكيل الحكومة الجديدة برئاسة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري.

طربيه، وفي تصريحات خاصة بملحق المصارف، أشار إلى إجماع الهيئات الاقتصادية والنقابية على أن وقف الهدر في بعض مجالات الإنفاق العام وتحسين الجباية ومكافحة التهرّب الضريبي وتوسيع قاعدة المكلّفين، تشكّل علاجات صالحة لكسر حلقة تفاقم العجز العام والمديونية، كونها كفيلة بتأمين إيرادات إضافية لخزينة الدولة تقدّر بمليارات الدولارات.

(التتمة ص ١١)

طربيه: خلاف الانتخابات والموازنة والسلسلة يكبّح مشاعر الارتياح

(تتمة المنشور ص ١)

كما أكد إن دولرة اقتصاد لبنان بنسبة عالية تحتّم عليه البقاء على تواصل تفاعلي مع الأسواق الخارجية ومواكبة أخر تطورات الصناعة المصرفية العالمية والالتزام التام بمعايير وقواعد العمل المصرفي السليم، وبخاصة مكافحة تبييض الأموال وعمليات تمويل الإرهاب والتهرّب الضريبي.

■ كيف تنظرون الى المناخ السياسي الحالي وعلاقته بالوضع الاقتصادي في البلد؟

ـ إننا نشاطر اللبنانيّين كافةً مشاعر الارتياح التي ولّدها انتخاب رئيس جديد للجمهورية بعد فراغ متماد في سدّة الرئاسة الأولى، ونعتبر انتخاب فخامة الرئيس العماد ميشال عون بمثابة إنجاز وطني مهم، كونه محصّلة تفاهم سياسي واسع النطاق شاركت فيه معظم مكوّنات النسيج السياسي والاجتماعي.

وقد انسحب هذا الشعور بالارتياح كذلك على تأليف حكومة العهد الأولى برئاسة الشيخ سعد الحريري، ما أدّى الى استعادة السلطتين التنفيذية والتشريعية أدائهما الطبيعي، تمهيداً للتفرّغ لإقرار العديد من المشاريع الاستثمارية والتنموية المجدية ولمعالجة العديد من الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تهمّ المواطن.

من البديهي أن تلك التطورات أثارت انطباعات إيجابية في أوساط رجال المال والأعمال والهيئات الاقتصادية كافة. لكنّ تعثّر الاتفاق حتى الآن على قانون الانتخابات النيابية وعلى موازنة العام ٢٠١٧ وسلسلة الرتب والرواتب لجم هذا الانطباع بعض الشيء؛ ونرجو أن يكون ذلك موقتاً وألّا تطول فترة التجاذبات السائدة حالياً فيتمّ بتّ هذه الملفات الثلاثة في أسرع وقت، حرصاً على موسم الصيف الذي يعوّل عليه اللبنانيّون كثيراً.

من جهتنا في جمعية المصارف، نكرّر التأكيد على أن القطاع المصرفي على أتم الاستعداد لدعم انطلاقة العهد الجديد في سبيل تحقيق الاستقرار الثلاثي الأبعاد المعبّر عنه في خطاب القسم، ولمواكبة ومساندة كلّ منحىً إيجابي تسلكه الحكومة في الاتجاه الإصلاحي والإنمائي المنشود.

■ ما هو برأيكم مصير المقترحات الضريبية في مشروع موازنة ٢٠١٧، وما أبرز تعليقاتكم عليها؟

ـ ثمّة قواعد عامة معروفة في هذا المجال، أولاها أن زيادة الضرائب في اقتصاد منعدم النمو أو ضعيف النمو يعمّق الركود ويؤخّر انتعاش الحركة الاقتصادية. فالواقع أن معظم الدول تمنح حوافز لتنشيط الاقتصاد وتفعيل إنتاجيته قبل إقرار مزيد من الرسوم والضرائب.

في وضعنا اللبناني، أجمعت الهيئات الاقتصادية والنقابية على أن وقف الهدر في بعض مجالات الإنفاق العام وتحسين الجباية ومكافحة التهرّب الضريبي وتوسيع قاعدة المكلّفين، تشكّل كلها علاجات صالحة لكسر حلقة تفاقم العجز العام والمديونية، كونها كفيلة بتأمين إيرادات إضافية لخزينة الدولة تقدّر بمليارات الدولارات.

أما القاعدة الثانية، التي شدّدت عليها أيضاً بعض النقابات المهنية الحرة في البلد، فهي عدم جواز التعرّض في مشروع الموازنة لمبادئ ضريبية أساسية معتمدة ومستقرّة منذ عقود، كمرور الزمن وحق المكلّفين بالاعتراض، على سبيل المثال.

■ هل تستبشرون خيرا في ما يتعلق بالتوجّهات الاقتصادية للسلطات اللبنانية في هذه الظروف؟

ـ إننا نستبشر خيراً من الإرادات الطيّبة، المعلنة بوضوح وحزم من قبل الرؤساء الثلاثة، في شأن مكافحة الفساد والرشوة وسدّ الفجوات القائمة في ملاكات الدولة وتفعيل أداء الإدارات العامة، لكننا ننتظر في الوقت نفسه، كما سائر اللبنانيّين، الإعلان عن خطة نهوض اقتصادي واجتماعي لنُبدي رأينا في عناصرها وتفاصيلها، علماً أن دولة رئيس مجلس الوزراء سعد الحريري كشف في الآونة الأخيرة عناوين سياسة الحكومة، حين قال إن الأخيرة تنوي العمل على خطّين متوازيين: الأول برنامج استثماري طموح للتعويض عن الإهمال والترهّل في البنية التحتية وعن تراجع مستوى الخدمات والمرافق العامة، والثاني إطلاق ورشة عمل شاملة لتحديث التشريعات والإجراءات التنظيمية والقيام بمجموعة إصلاحات قطاعية ضرورية.

إن هذا الكلام مطمئن وواعد، ونأمل أن تتضافر جهود الأطراف السياسية كافة لنقله من حيّز الطرح النظري الى حيّز التطبيق العملي في أقرب ما يمكن.

■ ما هي توقّعاتكم لأداء القطاع المصرفي هذه السنة قياساً على العام الماضي، لا سيّما على مستوى الأرباح والودائع والتسليفات؟

ـ يبدو واضحاً أن النشاط المصرفي عام ٢٠١٦ لم يسجّل، كما حصل في العامين السابقين، مزيداً من التباطؤ، بل عرف شيئاً من التحسّن ليعود بذلك إلى مستويات النمو المحقّقة في الفترة بين عامي ٢٠١١ و٢٠١٣، متأثراً أولاً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، وثانياً بتحسّن الأوضاع السياسية الداخلية، الذي يمنح المستهلك والمستثمر عادةً المزيد من الثقة والطمأنينة.

وفي نهاية عام ٢٠١٦، وصل إجمالي موجودات المصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل ٢٠٤،٣ مليارات دولار مقابل ما يعادل ١٨٦ ملياراً في نهاية عام ٢٠١٥، مسجّلاً بذلك زيادة ٩،٩ في المئة مقابل زيادة أدنى نسبتُها ٥،٩ في المئة عام ٢٠١٥.

تبقى الودائع الإجمالية المورد الأساسي لنشاط المصارف التجارية العاملة في لبنان، إذ شكّلت ٨١،٥ في المئة من إجمالي المطلوبات في نهاية عام ٢٠١٦. وبلغت قاعدة الودائع، والتي تشمل ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع بعض مؤسّسات القطاع العام، ما يعادل ١٦٦،٤ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٦، مقابل ١٥٤،٩٥ مليار دولار في نهاية عام ٢٠١٥، لتسجّل بذلك زيادة ٧،٤ في المئة عام ٢٠١٦.

أما التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم، فقد واصلت زيادتها عام ٢٠١٦ لتبلغ ٥٧،٢ مليار دولار في نهاية كانون الأول ٢٠١٦، مقابل ٥٤،٢ مليارا نهاية عام ٢٠١٥. غير أنّ معدّل ارتفاعها آخذ في التباطؤ عموماً منذ ٥ سنوات، عاكساً مستوى النمو الاقتصادي الضعيف في لبنان، والذي بلغ ٥،٤ في المئة عام ٢٠١٦ مقابل ٦،٥ في المئة عام ٢٠١٥ (+٧،٤ في المئة عام ٢٠١٤ و+٩،٠ في المئة عام ٢٠١٣)، لكنّ معدل نمو هذه التسليفات يبقى جيداً ومقبولاً في ظلّ النمو الاقتصادي الضعيف في البلد وحالة عدم الاستقرار في المنطقة.

وهكذا، تستمرّ المصارف في تمويل القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، أفراداً ومؤسسات، بتكلفة مقبولة تراوح بين ٧ و٨ في المئة في المتوسط بالليرة والعملات الأجنبية، ولآجال تتلاءم مع طبيعة الأنشطة المطلوب تمويلها. فقد قاربت التسليفات للقطاع الخاص المقيم وغير المقيم ١١٠ في المئة من الناتج المحلي المجمل نهاية عام ٢٠١٦، وتعتبر هذه النسبة مرتفعة مقارنةً مع مثيلاتها في العديد من الدول الناشئة.

في المقابل، تراجعت تسليفات المصارف التجارية الممنوحة للقطاع العام إلى ٥٢٣٤٤ مليار ليرة نهاية ٢٠١٦ مقابل ٥٦٩٨٤ مليار ليرة في نهاية ٢٠١٥، أي بنسبة ٨،١ في المئة عام ٢٠١٦، مقابل ارتفاع محدود بنسبة ١،٢ في المئة عام ٢٠١٥. جاء هذا التراجع عام ٢٠١٦ نتيجة عمليات بيع صافية لسندات اليوروبوندز بغية تأمين السيولة بالعملات الأجنبية ونتيجة عمليات حسم سندات خزينة بالليرة اللبنانية، وذلك في إطار الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان.

■ كثر الحديث عن الهندسات المالية واستفادة المصارف منها، فما هو توضيحكم بهذا الشأن؟

ـ إن الهندسة المالية الأخيرة لمصرف لبنان هدفت بخاصة إلى تدعيم الاستقرار النقدي، من خلال تعزيز موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، وتحسين رصيد ميزان المدفوعات، وتقوية الأموال الخاصّة في المصارف عبر ضخّ الجزء الأكبر من الأرباح المحقّقة في الرساميل للالتزام بالمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وبمعدّل الملاءة المطلوب من مصرف لبنان في نهاية ٢٠١٨ والبالغ ١٥ في المئة، وزيادة السيولة بالليرة اللبنانية تعزيزاً لدور العملة الوطنية كأداة تسليف.

لقد بدأت هذه الهندسة في أيار ٢٠١٦، وقضت أولاً، وبالتوافق مع وزارة المالية، باستبدال ما يوازي مليارَيْ دولار من محفظة المصرف المركزي بسندات خزينة بالليرة اللبنانية بسندات اليوروبوندز من أجل بيعها لاحقاً ودعم خزينة بالعملات الأجنبية. كما قضت ثانياً بحسم المصرف المركزي سندات خزينة بالليرة (وشهادات إيداع) من محفظة المصارف بفائدة صفر على أن يتقاسم معها مناصفةً الفوائد التي كانت ستجنيها المصارف على هذه السندات في حال احتفاظها بها، وعلى أن تقوم المصارف في الوقت ذاته بالاكتتاب بشهادات إيداع بالعملات الأجنبية (أو أن تشتري منه سندات يوروبوندز) يُصدرها المصرف المركزي وتوازي قيمة السندات المحسومة، وذلك تعزيزاً لاحتياطيّاته بالعملات الأجنبية.

■ ماذا عن توقّعات نمو الاقتصاد اللبناني على ضوء المناخ السائد في المنطقة؟

ـ معلوم أن الاقتصاد اللبناني مرتبط ارتباطاً قوياً باقتصادات المنطقة العربية، لا سيّما الدول الخليجية الشقيقة، من خلال تصدير المنتجات اللبنانية واستيراد المحروقات والحركة السياحية وتحويلات اللبنانيّين العاملين في المنطقة والإستثمارات الخارجية المباشرة إلخ.. ومعلوم أيضاً أن الوضع الاقتصادي الراهن في هذه الدول، والمناخ السياسي الفاتر بينها وبين لبنان – إضافة طبعاً الى الأزمة السورية المندلعة منذ سنوات – أثّرا سلباً على أداء اقتصادنا الوطني في السنوات الأخيرة.

لكننا نعوّل على نتائج حملة تفعيل التواصل مع القيادات الرسمية الخليجية، والتي استهلّها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون مع المملكة العربية السعودية وقطر والأردن ومصر، لتحسين وتعزيز العلاقات الثنائية عموما والاقتصادية بوجه خاص.

فهذه المنطقة هي الشريان الحيوي الأساسي للاقتصاد اللبناني، وهي من أهم البلدان المضيفة لليد العاملة اللبنانية المتعلّمة والماهرة، ومن أهم مصادر التدفقات النقدية الوافدة الى لبنان. وكما أن السلطات السياسية اللبنانية تبذل جهوداً مشكورة وواعدة لتطوير وتفعيل العلاقات مع بلدان المنطقة، كذلك تفعل الهيئات الإقتصادية اللبنانية، وبينها جمعية المصارف، التي تقوم بدورها بحملة تواصل منظمة وممنهجة في الاتجاه نفسه وللهدف نفسه. ونأمل المتابعة راجين أن تثمر هذه الاتصالات والتحركات كلها حصاداً وفيراً.

■ مقر جمعية المصارف

■ كانت لكم لقاءات مع مسؤولين أميركيين في الآونة الأخيرة، فماذا حمل هؤلاء فعلاً في جعبتهم؟

ـ يدرك الجميع أن النظام المصرفي اللبناني هو نظام منفتح، مترابط ومتفاعل مع الأسواق المالية والمصرفية الإقليمية والدولية. من هذا المنطلق، اعتمدت جمعية المصارف منذ مدة استراتيجية تحرّك ضاغط باتجاه تعزيز التواصل مع أهم الفعاليّات المسؤولة والناشطة في هذه الأسواق، من خلال زيارات ميدانية الى أبرز العواصم والمراكز المالية والمصرفية في العالم (الولايات المتحدة، دول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية، إلخ..) أو من خلال تكثيف اللقاءات مع رؤساء البعثات الديبلوماسية المعتمدين في لبنان.

فالاقتصاد اللبناني اقتصاد مدولر بدرجة عالية، والنظام المصرفي اللبناني يتعامل مع ١٨٣ مصرفاً مراسلاً موزعة على ٦٤ بلداً، ومصارفنا منتشرة خارجيا في ٣٢ بلداً، ما يحتّم علينا البقاء على تواصل تفاعلي مع الأسواق الخارجية ومواكبة آخر تطورات الصناعة المصرفية العالمية والإلتزام التام بمعايير وقواعد العمل المصرفي السليم، وبخاصة مكافحة تبييض الأموال وعمليات تمويل الإرهاب والتهرّب الضريبي.

وفي نهاية المطاف، إن هذه الاتصالات المتواترة المتنوّعة، سواء تلك التي نجريها في الخارج، وآخرها في لندن، أم في الداخل، وآخرها استضافتنا سفيرة الاتحاد الأوروبي في مقرّ الجمعية، تصبّ كلها في خدمة الاقتصاد والمواطن على السواء.